

## خلاصة التقرير الخاص بالتحقيق في احتجاز سكان مباني الإسكان العام وأسلوب معاملتهم خلال "الإغلاق الصارم" بسبب كوفيد-19 في تموز/يوليو 2020

### أسباب إجراء التحقيق

1. في الساعة 4 تقريباً من مساء 4 تموز/يوليو 2020، أصدرت نائب كبير مسؤولي الصحة في ولاية فكتوريا (للأمراض السارية) توجيهات تتعلق بالصحة العامة إلى سكان تسعة أبراج تابعة للإسكان العام في ضاحيتي فلمنغتون ونورث ملبورن الواقعتين في منطقة ملبورن الداخلية وإلى بعض الأشخاص الآخرين المتواجدين فيها.
2. أدت هذه التوجيهات - التي اعتُبر فرضها آنذاك الأكثر تقييداً في أستراليا استجابةً إلى تفشي كوفيد-19 - إلى احتجاز ما يقارب 3000 شخص في منازلهم بقرارٍ فوري بـ"الإغلاق الصارم".
3. تلقت الأُمبودسمان (المحققة العامة) ما يزيد عن 85 شكوى من السكان ومناصري حقوق المجتمع وأبناء فكتوريا القلقين، بشأن معاملة سكان الأبراج التابعة للإسكان العام خلال فترة الإغلاق.
4. ذهب أيضاً محققو الأُمبودسمان إلى منطقة الإسكان العام العقارية في نورث ملبورن وتحدثوا مع مناصري حقوق المجتمع وموظفي خدمات الطوارئ وممثلي دائرة الصحة والخدمات البشرية (DHHS) - مالكة المساكن المجتمعية والسلطة المسؤولة عن العملية.
5. في 16 تموز/يوليو 2020، قررت الأُمبودسمان التحقيق في معاملة السكان خلال فترة الإغلاق، والتركيز على البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت في نورث ملبورن - وهو برج الإسكان العام الذي خضع لأطول فترة من التدابير التقييدية.
6. استقصى المحققون ما إذا كان فرض الإغلاق يمثل لـ"قانون ميثاق حقوق الإنسان والمسؤوليات لعام 2006 (فكتوريا)"، كما أخذوا بالاعتبار:
  - الظروف التي تم بموجبها احتجاز سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت
  - تواصل السلطات الرسمية مع السكان ومناصري الحقوق
  - القيود التي فرضت على حصول السكان على الهواء النقي وعلى ممارستهم التمارين وحصولهم على الرعاية الصحية واللوازم الطبية أثناء احتجازهم.
7. أقرت الأُمبودسمان أن محصلات التحقيق في الإغلاق الذي فرض على البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت تنطبق أيضاً على مناطق الإسكان العقارية الأخرى في ملبورن.

### ما توصلنا إليه

#### فرض الإغلاق

8. لقد تم اكتشاف تفشي كوفيد-19 المرتبط بالبرج الكائن في 33 ألفرد ستريت في 2 تموز/يوليو 2020، في المراحل الأولى لـ"الموجة الثانية" لإصابات العدوى بكوفيد-19 في ولاية فكتوريا.

9. قبل التفشي، لم تكن دائرة الصحة والخدمات البشرية قد أعدت "خطة سيطرة على التفشي" لأبراج الإسكان العام في منطقتي الإسكان العام العقاريتين في فلمنغتون ونورث ملبورن أو مناطق الإسكان العام العقارية عالية الكثافة في ملبورن بصورة عامة، علماً أن التوجيهات الخاصة بالولاية والحكومة الفدرالية والمتعلقة بالمناطق "الحساسة" و"مرتفعة الخطورة" توصي بإعداد هذه الخطة.
10. في وقت متأخر من مساء 3 تموز/يوليو 2020، تم تحديد ارتباط نحو 24 حالة إصابة بكوفيد-19 تأكدت حديثاً بثلاثة أبراج تعود للإسكان العام في منطقتي فلمنغتون ونورث ملبورن العقاريتين.
11. بعد إجراء مناقشات، عُقد اجتماع ضم وكالات متعددة في الساعة 11 قبل ظهر 4 تموز/يوليو 2020 للنظر في تنفيذ استجابة ممكنة للتفشي. بموجب هذا الاقتراح، كان يفترض أن يخضع سكان أبراج الإسكان العام المتأثرة إلى حجر منزلي لمدة خمسة أيام كمرحلة أولية.
12. توقع كبار مسؤولي دائرة الصحة والخدمات البشرية الذين غادروا الاجتماع، بمن فيهم نائب كبير مسؤولي الصحة أن لا تبدأ هذه الترتيبات إلا بعد حوالي 36 ساعة.
13. لاحقاً، في وقت متأخر من مساء 4 تموز/يوليو 2020، تم إبلاغ نائب كبير مسؤولي الصحة أن قراراً قد اتُخذ بتقديم موعد العملية، وأنه ستصدر بموجب "قانون الصحة العامة والرفاهية لعام 2008 (فكتوريا)" توجيهات تقضي ببدء العملية في الأمسية ذاتها.
14. بدا أن القرار قد صدر عن "مجلس إدارة الأزمات التابع لمجلس الوزراء"، المنتدى الخاص لوزراء من حكومة ولاية فكتوريا برئاسة رئيس الولاية.
15. كان هذا أول استخدام لصلاحيات الاحتجاز في حالات الطوارئ للسيطرة على تفشي كوفيد-19 ضمن مجتمع ولاية فكتوريا، وأول "إغلاق صارم" لمبنى سكني عالي الكثافة في أي مكان في أستراليا استجابةً للجائحة العالمية.
16. غير أنه لم يتم إعطاء نائب كبير مسؤولي الصحة سوى 15 دقيقة للنظر في مضاعفات القرار على حقوق الإنسان قبل موعد الإعلان عن الإغلاق.
17. بالرغم من اقتناع نائب كبير مسؤولي الصحة بالحاجة لفرض قيود إضافية خاصة بالصحة العامة في مواقع التفشي، قالت إنها كانت تفضّل إتاحة فرصة لها للتشاور مع قادة المجتمع متعدد الثقافات ومزيد من الوقت لبحث الخيارات المتاحة.
18. بالرغم من توقيعها على التوجيهات، أخبرت نائب كبير مسؤولي الصحة المحققين إنها لم تكن مقتنعة من أن تأخير موعد الإغلاق ليوم واحد كان سيُشكل فرقاً "بالغ الأهمية" في احتواء التفشي.

## التنفيذ

19. احتاج الذين خططوا للإغلاق لإعداد ترتيبات وتنفيذها بشكل عاجل تتعلق بتوفير وجبات طعام، إضافةً إلى الدعم الصحي والاجتماعي، لآلاف الأشخاص الذين كان يُحتمل أن يتأثروا بعملية الإغلاق.

20. توجب تأمين موظفين من القطاع العام و مترجمين مؤهلين خلال فترة وجيزة. واحتاج العاملون على الأرض لإرشادات بشأن البروتوكولات المناسبة للوقاية من العدوى والسيطرة عليها. وفي ذات الوقت، كانت هناك حاجة لإعداد إستراتيجية مشاركة مجتمعية وإبلاغ قادة المجتمع متعدد الثقافات بعملية الإغلاق.

21. بالرغم من الجهود التي بذلها منسّقو العملية، لم يتم تنفيذ العديد من هذه المسائل أو ظلت قيد الإعداد فقط عند بدء فترة الإغلاق.

## معاملة سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت

### الإشعار بالإغلاق والإجراءات الوقائية

22. لم يتم توزيع نسخ من "التوجيهات المتعلقة بالاحتجاز" عند بدء فترة الإغلاق - أي الوثيقة المكتوبة باللغة الإنجليزية والتي تنص على الغرض من احتجاز السكان وشروطه. ولم توفر دائرة الصحة والخدمات البشرية إلى بعض سكان المنازل نسخة من تلك الوثيقة حتى اليوم الثالث على عملية الإغلاق؛ كما تأخرت المحاولات الأخرى لإبلاغ السكان بالغرض من الإغلاق وشروطه أو كانت غير كافية.

23. لم تتمكن دائرة الصحة والخدمات البشرية من إبراز أية سجلات تثبت إجراء مراجعة رسمية يومية لاحتجاز سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت، مما يشكّل انتهاكاً واضحاً للبند 200(6) من "قانون الصحة العامة والرفاهية".

24 - كذلك لم تُشر المعلومات المورّعة على السكان إلى حقهم في تقديم شكاوى بشأن الإغلاق بموجب البند 185(1) من "قانون الصحة العامة والرفاهية".

### الهواء النقي والتمارين الخارجية

25. لم يتمكن سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت من مغادرة منازلهم لممارسة التمارين في الخارج حتى الأسبوع الثاني من الإغلاق، مما زاد في المخاطر على الصحة والرفاهية خلال تلك الفترة.

26. اصطحب أفراد شرطة ولاية فكتوريا المشاركين في تجربة برنامج الهواء النقي والتمارين في 11 تموز/يوليو 2020 إلى فسحة خارجية محاطة بأسوار مؤقتة. كان ذلك تصرفاً مهيناً ولإنسانياً بشكل واضح.

27. تماشت القيود الأخرى المرتبطة ببرنامج الهواء النقي والتمارين، بما فيها متطلبات اصطحاب السكان إلى داخل المبنى والإشراف عليهم من جانب موظفي الصحة، مع الإرشادات الصحية العامة وكانت معقولة في الظروف السائدة آنذاك.

28. غير أن فرض برنامج الهواء النقي والتمارين لم يكن في الأصل متوافقاً مع توجيهات الصحة العامة نافذة المفعول خلال المرحلة الثانية من الإغلاق. ولم يبدو أن البرنامج والتوجيهات أعلاه إلى جانب القيود الأخرى على السكان خلال تلك الفترة كانت تمثل لـ "قانون الصحة العامة والرفاهية".

## فرض القيود

29. وصف السكان ومناصرو الحقوق وبعض العاملين الصحيين مشاركة أعداد كبيرة من أفراد شرطة ولاية فكتوريا النظامية بأنها كانت غير ضرورية ومسيئة لمشاعر العديد من سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت.

30. لم يظهر أن هذه الناحية من قرار الإغلاق كانت موضوع نقاش أو جدال يُذكر في اجتماعات الوكالات المتعددة، أو أنها كانت تستند إلى نصيحة مباشرة من نائب كبير مسؤولي الصحة. وبدا عموماً أن دائرة الصحة والخدمات البشرية، بصفتها السلطة المسؤولة عن العملية ومالكة المساكن المجتمعية، لم تولي اهتماماً كافياً لمشاعر السكان وانطباعاتهم المحتملة حيال الانتشار الضخم لأفراد الشرطة.

## الصحة والرفاهية

31. اقتنع المحققون عموماً بملاءمة الترتيبات التي وُضعت لسكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت لناحية الحصول على الرعاية الطبية خلال فترة الإغلاق، بما في ذلك تلقي العلاج في حالات الطوارئ عند الضرورة.

32. غير أنه كانت هناك مشاكل كبيرة في توفير الأدوية واللوازم الطبية الأخرى للسكان.

33. تبين بنتيجة التحقيق وجود عدة حالات تقاعست فيها السلطات المشرفة على الإغلاق عن تأمين ما بدا أنه طلبات عاجلة للأدوية أو أهملت تلك الطلبات. وأجبر السكان في بعض الحالات على الاعتماد على أفراد العائلة أو المتطوعين من أفراد المجتمع للحصول على اللوازم الطبية وتوصيلها إليهم.

34. كان من المجدي أن تتم الاستجابة لطلبات اللوازم الطبية عن طريق نظام مركزي لإدارة الحالات ووجود تنسيق وإشراف أكبر من جانب دائرة الصحة والخدمات البشرية.

35. لو كان هناك نهج شامل وأكثر تنظيماً للإشراف على رفاهية السكان لكان أسهم أيضاً في خفض المخاطر على الصحة والرفاهية المرتبطة بالإغلاق.

## التنوع الثقافي واللغوي

36. لم يُتخذ قرار فرض الإغلاق بالتشاور مع قادة المجتمع متعدد الثقافات.

37. إن التشاور الذي بدأته دائرة الصحة والخدمات البشرية مع المجتمعات متعددة الثقافات بعد الإغلاق كان أصلاً رد فعل وذو طابع غير تعاوني لكنه تحسّن مع مرور الوقت.

38. من ناحية أخرى كان هناك تأخير كبير في إعداد وتوزيع نشرات معلومات عن الإغلاق بلغات المجتمع. والأكثر مدعاة للقلق هو عدم توزيع المواد المترجمة التي تشرح الغرض من الإغلاق وشروطه حتى اليومين الخامس والسادس من عملية الإغلاق.

39. كذلك كان هناك نقص غير مقبول للمترجمين الشفهيين المؤهلين في منطقتي الإسكان العام العقاريتين في فلمنغتون ونورث ملبورن خلال الأمسية الحرجة الأولى من الإغلاق، مما اضطر السكان للاعتماد على مساعدة الجيران ومناصري حقوق المجتمع لفهم ما كان يحصل.

## توافق تدابير الإغلاق مع حقوق الإنسان

40. في حين أن الاحتجاز المؤقت لسكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت ربما كان تدبيراً مناسباً لاحتواء تفشي كوفيد-19 في المبنى، فإن فرض القيود بسرعة كبيرة في 4 تموز/يوليو، بدون استعدادات إضافية أو نصيحة طبية محددة توصي بتلك التدابير، لم يكن ضرورياً بحدود المعقول ولم يبدو أنه يتوافق مع حق المعاملة الإنسانية لأشخاص محرومين من الحرية.
41. بالواقع بدا أن العديد من المشاكل المرتبطة بالإغلاق تعود إلى إجراءات الإغلاق الفورية.
42. لم يقتنع المحققون أيضاً بأنه تم إيلاء اعتبار كافٍ للحقوق الإنسانية للمتأثرين بالإغلاق عند بدء تنفيذ القيود، مع الإشارة إلى أنه تم إعطاء نائب كبير مسؤولي الصحة أقل من 15 دقيقة للنظر في المسألة.
43. كذلك بدا من الواضح أنه كان يمكن بذل جهد أكبر للتوفيق بين طريقة تنفيذ الإغلاق والانطباع الذي تركه والأهداف الشاملة للصحة العامة. وفي العديد من الحالات، كانت مساور قلق السكان حيال تنفيذ الإغلاق مفهومة تماماً.
44. بالنتيجة، كان هناك رأي مشترك، عبّر عنه العديد من السكان وكبار مسؤولي دائرة الصحة والخدمات البشرية الذين أبلغوا المحققين عن تجاربهم حيال الموضوع، مفاده أن هناك حاجة لاستعادة الثقة بعد الإغلاق.

## الرأي

- توصّلت الأُمبودسمان إلى الآراء التالية بموجب البند 23(1)(a) من "قانون الأُمبودسمان لعام 1973 (فكتوريا)":
1. إن احتجاز سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت في 4 تموز/يوليو 2020، بدون استعدادات إضافية، يظهر مخالفاً للقانون، حيث أنه:
    - لا يتوافق مع حقوق الإنسان المعترف بها في "قانون ميثاق حقوق الإنسان والمسؤوليات لعام 2006 (فكتوريا)"
    - لم يأت نتيجة إيلاء اعتبار كافٍ للحقوق الإنسانية ذات الصلة.
  2. إن احتجاز سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت بعد إبطال "التوجيهات المتعلقة بالاحتجاز (33 ألفرد ستريت)" لم يكن متوافقاً مع حق التمتع بالحرية ويبدو مخالفاً لـ "قانون ميثاق حقوق الإنسان والمسؤوليات لعام 2006 (فكتوريا)".
  3. إن إخفاق دائرة الصحة والخدمات البشرية في ضمان مراجعة احتجاز سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت على الأقل مرة في اليوم يبدو مخالفاً لـ "قانون الصحة العامة والرفاهية لعام 2008 (فكتوريا)".
  4. إن الطلب من سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت ممارسة التمارين ضمن فسحة محاطة بسياج مؤقت في أمسية 11 تموز/يوليو 2020 كان مهيناً ولإنسانياً، ويبدو مخالفاً للمادة 38(1) من "قانون ميثاق حقوق الإنسان والمسؤوليات لعام 2006 (فكتوريا)".

كذلك، وبمقتضى المادة 23(1)(g) من "قانون الأوبودسمان":

5. يُعتبر تصرّف دائرة الصحة والخدمات البشرية خاطئاً، من النواحي التالية:

- (أ) إخفاقها في تزويد سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت بمعلومات في الوقت المناسب بشأن احتجازهم، بما فيها معلومات مترجمة إلى لغات المجتمع
- (ب) إخفاقها في إبلاغ سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت بحقهم في تقديم الشكاوى بشأن معاملتهم
- (ج) إخفاقها في إتاحة الفرصة لسكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت للخروج إلى الهواء الطلق وممارسة التمارين في الخارج بين 4 تموز/يوليو ومساء 11 تموز/يوليو 2020
- (د) إخفاقها في اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان حصول سكان البرج الكائن في 33 ألفرد ستريت إلى حدٍ معقول على الأدوية خلال احتجازهم.

## التوصيات

من جملة أمور أخرى، أوصت الأوبودسمان بأن تقوم حكومة ولاية فكتوريا بما يلي:

- الاعتذار عن الأذى أو الضائقة النفسية التي تسبّب بها الإغلاق الفوري
- تعديل "قانون الصحة العامة والرفاهية لعام 2008 (فكتوريا)" ليشمل ضمانات أكبر حيال استخدام صلاحيات الاحتجاز في حالات الطوارئ.

كذلك أوصت الأوبودسمان بأن تقوم دائرة الصحة والخدمات البشرية بما يلي:

- ضمان وضع تدابير مناسبة لمنع تفشي كوفيد-19 والاستعداد والاستجابة له فيما يتعلق بجميع المباني السكنية الحساسة الأخرى التي تشرف عليها حكومة ولاية فكتوريا
- التشاور مع "مفوضية التعددية الثقافية في ولاية فكتوريا" والعمل مع قادة المجتمع وسكان مباني الإسكان العام لتمتين أو أواصر الثقة والمشاركة
- لحظ تدابير أخرى من شأنها تحسين العلاقات بين دائرة الصحة والخدمات البشرية وسكان منطقتي الإسكان العام العقاريتين في فلمنغتون ونورث ملبورن، كتشكيل هيئة أو أكثر لتمثيل السكان.

يمكن الاطلاع على كامل تقرير التحقيق الصادر عن الأوبودسمان باللغة الإنجليزية على الموقع:

[www.ombudsman.vic.gov.au](http://www.ombudsman.vic.gov.au)

إذا أردت المزيد من المعلومات عن هذا التقرير يمكنك الاتصال بنا. اتصل على الرقم 9613 6222 (03) (بين الساعة 10 صباحاً و4 بعد الظهر من الإثنين إلى الجمعة)، أو إذا احتجت إلى الاتصال بنا بمساعدة مترجم اتصل على الرقم 131 450 (بين الساعة 10 صباحاً و4 بعد الظهر من الإثنين إلى الجمعة).